Independent Organization International

November 30, 2023
العدد 16

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعيةإخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد
رئيس التحرير : سحر المليجي

النشرة الإخبارية

تدشين المركز المصري الإيطالي لتأهيل العمالة المصرية في السوق الإيطالي والأوروبي

التقت السفيرة سها جندي وزيرة الهجرة , وزير داخلية إيطاليا ماتيو بيانتيدوزي؛ المسئول عن ملف الهجرة في الحكومة الإيطالية, على هامش زيارتها لإيطاليا.
بحث الوزيران إنشاء وتدعيم قنوات شرعية للهجرة إلى إيطاليا, و تعزيز التعاون الايجابي لمكافحة الهجرة غير الشرعية, من خلال إنشاء المركز المصري الإيطالي لتدريب وتأهيل العمالة المصرية للعمل بالسوق الايطالي والأوروبي.
رحب ماتيو بيانتيدوزي, وزير الداخلية الإيطالي, بالسفيرة سها جندي, مشيدا بالجالية المصرية في إيطاليا وتحقيقها اندماجًا في المجتمع لكونها أكبر الجاليات المصرية المتواجدة في أوروبا.
وأشادت السفيرة سها جندي بنتائج المباحثات التي جمعتها مع وزير الداخلية الإيطالي, ماتيو بيانتيدوزي, في القاهرة, والتي تم استكمال جولتها الثانية في العاصمة الإيطالية روما, لجني ثمار العمل المشترك, بالتعاون مع مؤسسات ووزارات الدولة المصرية.
وأضافت وزيرة الهجرة : "المركز المصري الإيطالي", سيكون معنيا بتأهيل وتدريب الشباب المصري للعمل في السوق الإيطالي , لافتة إلى أن مصر تمتلكتجربة مماثلة ناجحة مع الحكومة الألمانية, وتمتلك الخبرة لتحقيق نتائج جيدة, موضحة أن هناك العديد من المدارس الفنية الإيطالية في مصر, ويمكن أن تكون نواة لمراكز تأهيل الشباب, وتوفير فرص الهجرة الآمنة إلى إيطاليا, بجانب تدريب الشباب في القرى والمحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية لمواكبة احتياجات أسواق العمل الأوروبية, ما يعد بديلا آمنا عن الهجرة غير الشرعية, والتي نجحت مصر في مواجهتها على مدار سنوات.
وأكدت وزيرة الهجرة أن فكرة إنشاء "المركز المصري الإيطالي" تحظى بدعم كبير من القيادة السياسية المصرية
وأشارت إلى أهمية إعداد ورقة مفاهيمية متضمنة كل التفاصيل والأدوات التي نستخدمها وهيكل المركز والخطة الزمنية لإطلاقه بحيث يتم اختيار وفدان فنيان من الحانبين يقومان البدء بالتشاور علي كل تلك التفاصيل وغيرها من اساسيات. مؤكده علي الحاجة للبدء بشكل سريع ودقيق, واختيار الوقت المناسب لتشكيل واجتماع الوفدين الفنيين في اقرب فرصة ممكنه.
من ناحيته, أوضح وزير الداخلية أن الجالية المصرية تمثل نموذجًا جيدا للجاليات المتواجدة بإيطاليا, قائلا: "نحن نولي اهتماما كبيرا بتعزيز قنوات الهجرة النظامية للعمال المؤهلين".
ولفتت الوزيرة إلى التعاون القائم بين مصر وإيطاليا في إطار المدرسة الفندقية الإيطالية في محافظة الفيوم والتي يتم بها تعليم وإعداد شباب للعمل في المجال الفندقي, لافتة إلى أنه من الممكن البناء على ذلك لإنشاء مركز تدريب بمصر لتدريب الشباب المصري "المركز المصري الإيطالي" للعمل في السوق الإيطالية, كما أشارت أيضا إلى دورات الإعداد الفني- المهني التي تقدمها معاهد "دون بوسكو" في القاهرة والإسكندرية والتي يمكن الاستعانة بها أيضا ضمن الآلية المتكاملة للتدريب من أجل التوظيف, بما في ذلك المشروع الجاري إعداده مع الجانب الإيطالي وهو ما رحب به الوزير.
وطلبت الوزيرة, دعم الوزير الإيطالي في موضوع الاعتماد المتبادل لرخص القيادة بين البلدين وإصدار التصاريح الخاصة بالمدرسة المصرية في ميلانو "مدرسة نجيب محفوظ", وقد وعد بالمساعدة مع جهات الاختصاص.
واتفق الوزيران على تشكيل فريق من الجانبين للعمل فورًا على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وفقا لمدة زمنية محددة والانتهاء من كافة تفاصيل المشروع, مؤكدين أن مصر وإيطاليا يجمعهما تاريخ قوي من العمل المشترك, وسيعملان على أن يجمعهما مستقبل أقوى لصالح الشعبين والبلدين.

محكمة مصرية تنظر قضية تهريب ١٠٠ شخص الي ألبانيا

تنظر محكمة شمال القاهرة محاكمة صاحب شركة وشريكه لاتهامهم بالاتجار في البشر وتهريب ١٠٠ شخص بطريقة غير شرعية إلى دولة ألبانيا.
كان المتهمين قد كونوا جماعة اجرامية لتهريب المهاجرين بطريقة غير مشروعة, بالتعاون مع آخرين, وقد حصلوا على مبالغ مالية ضخمة.
وجاء في أمر الإحالة أن المتهمين انضموا إلى جماعة اجرامية منظمة تهدف لتهريب المهاجرين من مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي والبانيا, وأنه تم الكشف عنهم بعد الكشف عن تزويرهم لشهادات تحليل فيروس كورونا منسوب صدورها للإدارة المركزية لمعامل وزارة الصحة والسكان

الحكومة الاسترالية تخصص 168 مليون دولار لمراقبة 141 مهاجر تم اطلاق سراحهم

خصصت الحكومة الأسترالية مبلغا قدره 255 مليون دولار أسترالي, وهو ما يساوى 168 مليون دولار أمريكي, لتمويل الشرطة وغيرهم من مسؤولي إنفاذ القانون لمراقبة 141 مهاجرًا تم إطلاق سراحهم عندما قضت محكمة بأن احتجازهم لأجل غير مسمى غير دستوري.

يعكس التمويل الجديد على مدى عامين زيادة في عبء عمل مسؤولي إنفاذ القانون بسبب مخاوف الحكومة بشأن المخاطر المجتمعية المتزايدة التي يشكلها أولئك الذين تم إطلاق سراحهم.
كانت المحكمة الاسترالية قد قضت فى 8 نوفمبر الماضي, قرارا بعدم احتجاز الاشخاص "الى اجل غير مسمي", وهو ما يعنى ان الأجانب الذين تم رفض منحهم تأشيرات أسترالية, لا يمكن ترحيلهم إلى أوطانهم ولن تقبلهم أي دولة ثالثة.

وكان معظم المهاجرين الذين تم إطلاق سراحهم بموجب حكم المحكمة العليا من الأشخاص ذوي السجلات الجنائية.
كما ضمت المجموعة أيضًا أشخاصًا فشلوا في اختبارات شخصية التأشيرة لأسباب أخرى وبعضهم كانوا يطعنون في رفض التأشيرة من خلال المحاكم, وكان بعضهم لاجئين وعديمي الجنسية.

وقالت وزيرة الشؤون الداخلية كلير أونيل إن أولوية الحكومة هي حماية سلامة المجتمع الأسترالي ضمن حدود القانون, وان التمويل سيكون له دوره فى تخصيص الوقت والموارد اللازمة لإدارة هذه المجموعة في المستقبل.
كان البرلمان الاسترالي قد أقر مجموعة من قوانين الطوارئ , تفرض قيودًا على المهاجرين المفرج عنهم حديثًا, بما في ذلك حظر التجول, وشروط إبلاغ الشرطة, وإلزامهم بارتداء سوار كاحل إلكتروني لتتبع تحركاتهم في جميع الأوقات.
وتقدم محامو لاجئ صيني الأسبوع الماضي بطعن إلى المحكمة العليا ضد الإجراءات الجديدة, قائلين إن موكلهم عوقب من خلال حظر التجول وإجباره على ارتداء سوار إلكتروني.
ورغم قرار المحكمة بإطلاق سراح المهاجرين المحبوسين, اللا ان المحكمة العليا الاسترالية تبحث حاليا قانونية الاستجابات التشريعية للحكومة
سيكشف قضاة المحكمة العليا السبعة يوم الثلاثاء عن أسباب قرارهم الذي اتخذوه قبل وما إذا كانت هناك حاجة إلى إطلاق سراح المزيد من المهاجرين. ومن المحتمل أن يتم احتجاز بعض المهاجرين المفرج عنهم مؤخرًا مرة أخرى.

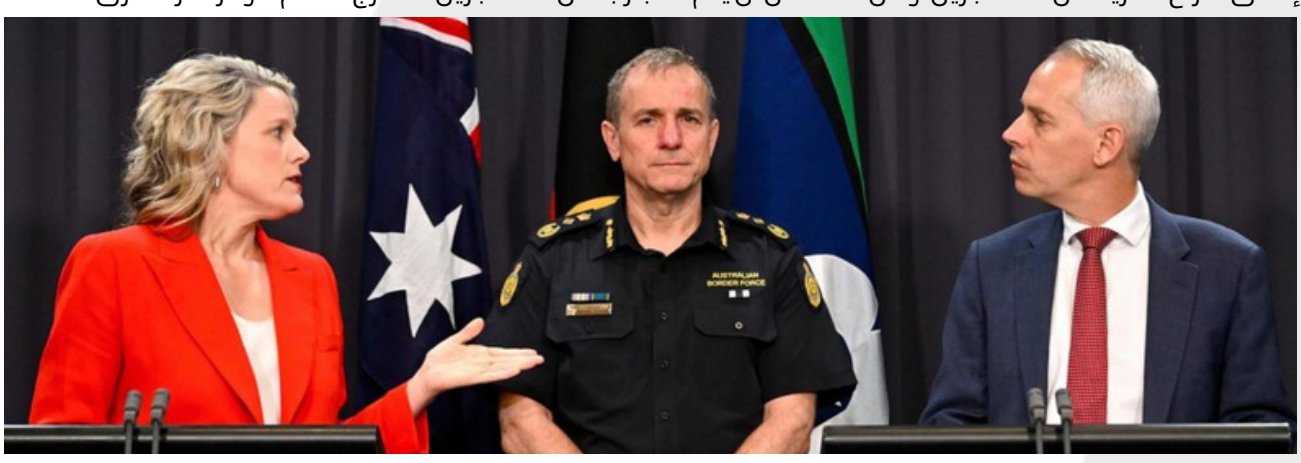

الاتحاد الاوروبي يطلق تشريع جديد لمنع وكافحة تهريب المهاجرين
ومفوضة الشؤون الداخلية للاتحاد تؤكد تراجع عدد المهاجرين القادمين من تونس وازدياد الوافدين من ليبيا

تعتزم المفوضية الأوروبية اطلاق تشريع جديد لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين كما دعت للعمل من أجل تحالف عالمي لمكافحة تهريب المهاجرين في المؤتمر الدولي الذي يقام حاليا في بروكسل.
وقالت الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي في بيان صحفي إن هذه المبادرات مجتمعة تحدد إطار التعاون القانوني والتشغيلي والدولي الجديد لمكافحة تهريب المهاجرين للسنوات المقبلة .
ومن جانبها قالت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية يلفا يوهانسون, أن التشريع سيسمح لوكالة الشرطة الأوروبية بأن تكون جزءا أساسيا من الحرب ضد العمل الإجرامي لتهريب المهاجرين في تحديد الاتجاهات وتبادل البيانات والانتشار علي الأرض.
وفى سياق متصل أكدت يوهانسون أن عدد المهاجرين الأتين من تونس إلى الاتحاد تراجع بشكل كبير وبنسبة تصل الى 90, لكنه ازداد من ليبيا

وتعتبر تونس, و ليبيا, نقطتا الانطلاق الرئيسية لآلاف المهاجرين غير الشرعيين لدول الاتحاد الاوروبي, عبر إيطاليا التي تشهد ارتفاعاً حاداً في عدد من يصلون إلى سواحلها.
واكدت يوهانسون الى أن تراجع عمليات المغادرة من السواحل التونسية يعود إلى عمل خفر السواحل المكثف في هذا البلد.
واضافت "لقد شهدنا أيضًا زيادة كبيرة في العودة الطوعية لمواطني الدول الثالثة من تونس إلى بلدانهم الأم", وهو تعهد آخر بموجب مذكرة التفاهم التى تمت بين الاتحاد الاوروبي وتونس مؤخرا, مؤكدة "بالطبع, لا يزال يتعين انجاز المزيد, فتعاوننا مع تونس أوسع من مجرد قضية الهجرة. وحتى في مجال الهجرة, يجب بذل مزيد من الجهود".
وقالت "هذه الشراكة لها أهداف متعددة وخصوصاً الحد من وصول المهاجرين من تونس إلى سواحل الاتحاد الأوروبي, وتنص على مساعدة بقيمة 105 ملايين يورو لمكافحة الهجرة غير النظامية, فضلاً عن مساعدة مالية مباشرة بقيمة 150 مليون يورو للبلد الذي يواجه صعوبات اقتصادية".

المجلس العسكري بالنيجر يستعيد دعمه المحلى ويلغي قرار "مكافحة الهجرة"
الحكومة تؤكد: القرار لا يأخذ فى الاعتبار مصالح النيجر ومواطنيها

قرر المجلس العسكري بالنيجر, إلغاء قانون مكافحة الهجرة الصادر عام 2015 والذي كان يحد من تهريب الأشخاص عبر البلاد إلى أوروبا , فى محاولة من المجلس العسكري لاستعادة الدعم المحلي.

الدولة التى تقع غرب أفريقيا, وتعتبرا مركزا للمهاجرين غير النظاميين, الى دول الاتحاد الاوروبي, عبر "ليبيا والجزائر", أكد بيان حكومى أن إلغاء قرار مكافحة الهجرة, لا يأخذ في الاعتبار مصالح النيجر ومواطنيها, حيث أثر سلبا على الاقتصاد المحلى فى المناطق الصحراوية, مثل أغاديز, والتى يعمل سكانها في قيادة المهاجرين عبر الصحراء.

وتدرس الحكومة النيجيرية حاليا اطلاق سراح المدانين بتهمة "الهجرة غير الشرعية", حيث كان يواجه مهربيالبشر عقوبة السجن 5 سنوات فى حالة ادانتهم.

وبموجب الغاء القرار ستتصاعد وتيرة الخلافات بين النيجر ودول الاتحاد الأوروبي, خاصة مع فرضها عقوبات على البلاد بعد الانقلاب العسكري الذى أطاح بالرئيس محمد بازومى فى يوليو الماضي.

في سياق متصل أكدت المنظمة الدولية للهجرة , ان القانون الذي تم الغاؤه كان فعالا الى حد كبير فى منع تدفقات الهجرة النيجيرية غير الشرعية, وانه بات من المتوقع وجود تدفقات اسبوعية للمهاجرين عبر الصحراء النيجيرية تصل الى 4000 مهاجر اسبوعيا.

فيما وصف أولف ليسينج, مدير المكتب الإقليمي لمؤسسة كونراد أديناور لمنطقة الساحل في ألمانيا , أن الغاء القرار بأنه بداية سيناريو الرعب فى أوروبا .

ترحيل 248 مهاجرا غير شرعيا من ليبيا إلى النيجر وتشاد

أعادت إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية الليبية 248 مهاجرا غير شرعيا, خلال الاسبوع الماضي.

وقال مكتب الترحيا بالادارة, انه تم ترحيل 120 شخصا جوا إلى النيجر, بينما تم ترحيل الـ 128 الباقين برا إلى تشاد.

فيما وصف نائب رئيس المجلس الرئاسي موسى الكوني, الذي كان يزور دائرة الهجرة وقت الترحيل, العملية بأنها "إنسانية ومناسبة".

دول ال "شينغن " تتراجع عن حرية السفر بين حدودها .. و13 دولة تستهدف المهاجرين غير الشرعيين ب"التفتيش"

تفرضت 13 دولة أوربية تابعة للاتحاد الاوروبي, اجراءات جديدة فى السفر الداخلى بين دول الاتحاد البالغ عددها 27 دولة, في محاولة للحد من الهجرة غير الشرعية واستهداف مهربي البشر عبر الحدود , جاء ذلك خلال مؤتمرا لبحث الية التصدي للهجرة غير النظامية عبر طريق الهجرة البلقانى.

حيث قررت الدول ال13 فرض اجراءات تفتيش بين حدودها مع جيرانها, وهو اجراء غير طبيعي, لما تتميز به منطقة "شينغن" من حرية الانتقال بين دول الاتحاد الاوروبي, وكان من بين الدول كل من التشيل والمجر وبولندا وسلوفاكيا والنمسا والمانيا.

ورغم مخاوف بعض حكومات الاتحاد الاوروبي, من ان الضغوط المتزايدة على طريق الهجرة البلقاني"من صربيا الى المجر", الا أنه يحتاج الي اجراءات اكثر صرامة .

فيما قال وزير الداخلية التشيكي فيت راكوسان, الذي نظم القمة, إن الهجرة "تحدي مشترك" لأوروبا وإن الحلول يجب أن تركز على منع المهاجرين من دخول الكتلة بشكل غير قانوني , وان حكومات الدول علي طريق الهجرة البلقاني, مشتركة فى إعادة فرض الضوابط الحدودية الداخلية, وحماية الحدود الخارجية لمنطقة شنغن.

وقال: "نريد جميعا أن نبقي منطقة شنغن على قيد الحياة". "نعلم جميعًا أن الضوابط والفحوصات على الحدود الداخلية ليست الحل الصحيح."

.فيما أكدت الوزيرة الألمانية نانسي فيزر أن حركات الهجرة هذه هي التي أدت إلى فرض الضوابط على جيرانهم, لافتة الى ضرورة احترام حقوق الانسان عند مناقشة الدفاع عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي والضوابط الداخلية.

وقال وزير الداخلية المجري ساندور بينتر : أن بلاده غير مستعدة للتوصل إلى حل وسط بشأن اقتراح توزيع طالبي اللجوء في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي لتخفيف العبء على الدول الأكثر تضررا من الهجرة, وأنه لا يمكن للمجر أن تقبل الطبيعة الإجبارية لإعادة التوطين.

كان شمال صربيا قد شهد تصاعدا فى أعمال العنف خلال الأشهر الاخيرة على طول الحدود مع المجر, وأصبحت المعارك بالأسلحة النارية شائعة على طول الحدود , حيث يتجمع المهاجرون بحثا عن طرق لدخول الاتحاد الأوروبي بمساعدة المهربين.

فيما قامت المجر بعمل سياج حدودى مكهرب بين الدولتين, بعد دخول أكثر من مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي عام 2015, بعد فرارهم من الحرب والفقر في الشرق الأوسط وأفريقيا.

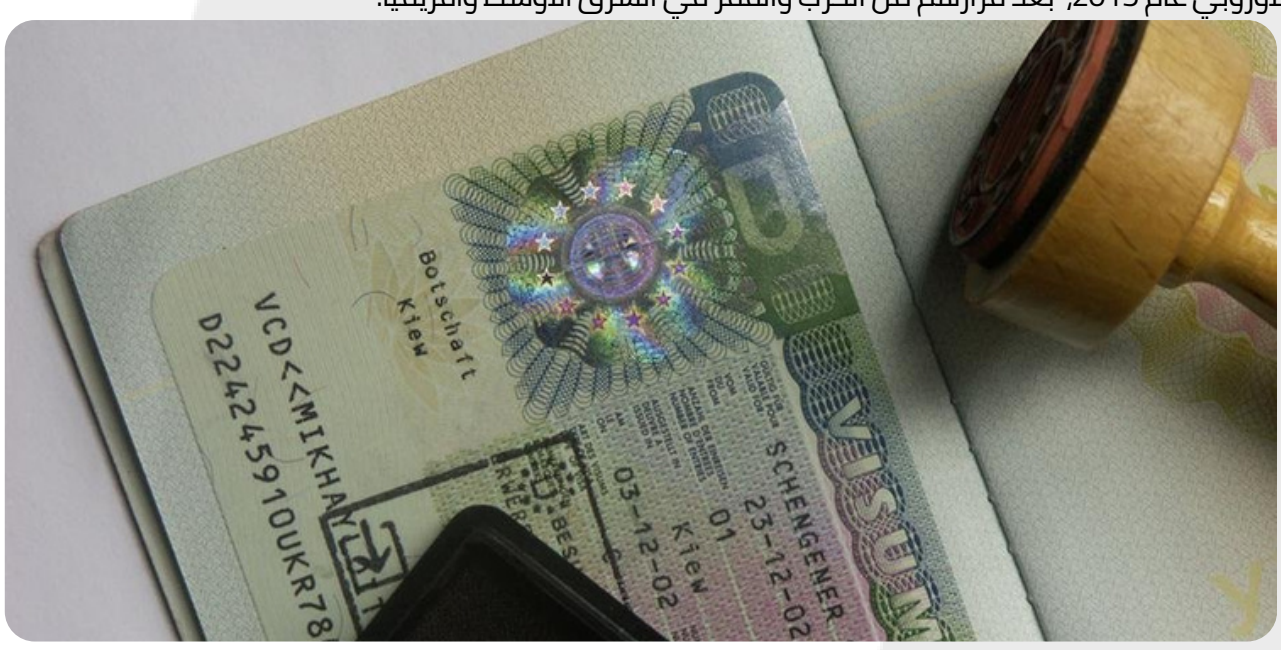

محاكمة ٢٠ مهاجر أفريقي في تونس بتهمة الاعتداء على قوات الأمن

تنظر محكمة صفاقس الابتدائية محاكمة ٢٠ مهاجرا غير نظامية من دول إفريقيا جنوب الصحراء, بتهمة تورطهم في حرق سيارة أمنية والاعتداء على عناصر الأمن بمنطقة العامرة التابعة لمحافظة صفاقس».

كان ٤ من عناصر الأمن قد تعرضوا لاضرار بدنية

وتجاوز اثنين منهم مرحلة الخطر , ويقيمون بمستشفى الحبيب بورقيبة, بعد أن تعرضوا لعملية الاعتداء خلال عملهم في نطاق التصدي للهجرة غير النظامية وإتلاف عدد من المراكب الحديدية بمنطقة الحمايزية بالعامرة.

الاعتداء الذي جري تسجيله ونشره على مواقع السوشيال ميديا ,سبب اشتباكات وصدامات بين تونسيين ومهاجرين غير نظاميين, خاصة أنه ليس الحادث الأول من جانب المهاجرين غير النظاميين.

وتعد صفاقس نقطة مهمة أمام المهاجرين غير النظاميين للوصول إلى جزيرة «لامبيدوزا» الإيطالية التي تبعد نحو 130 كيلومتراً عن السواحل التونسية, وتتعرض تونس لضغوط أوروبية متصاعدة لممارسة المزيد من الرقابة على شواطئها ومنع قوارب الهجرة من المغادرة.

وهو ما دفع حكومة تونس الى تقدمها بطلب للأمم المتحدة بالحصول على دعم لجهودها في تنفيذ برامج العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين, وتنفيذ خطط لتجاوز أزمة الملف.

وقد أبرمت الحكومة التونسية اتفاقا مؤخرا مع إيطاليا يتمثل في إقامة مراكز إيواء مؤقتة والعودة بالمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في كنف المعاملة الإنسانية لأوضاعهم على أن تقوم مفوضية اللاجئين بعملية فرز وتوجيه مطالب اللجوء إلى البلدان الأوروبية انطلاقاً من التراب التونسي, ويهدف إلى حمايةالمهاجرين من مخاطر الاتجار بالبشر ومخاطر ركوب البحر وتكلفة المهاجرين عند وصولهم إلى أوروبا

لأول مرة : مصر تنظم مؤتمرا لمكافحة الجريمة المنظمة

المدير الاقليمى لمكافحة الجريمة المنظمة يشيد بدور مصر في منع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

نظمت مصر مؤتمرا خاصا بمكافحة الجريمة المنظمة, شارك فيه 12 دولة أفريقية, بالقاهرة, خلال الفترة من 28-29 نوفمبر, كان من بين الدول المشاركة مصر , تشاد, جيبوتي, كينيا, الصومال, جنوب السودان, السودان, أوغندا, اليمن, الكونغو الديمقراطية.

أكدت خلاله السفيرة نائلة جبر, رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة ومنع الإتجار بالبشر, أن تبادل المعلومات بين الدول المشاركة يساعد فى تعزيزالتعاون ومكافحة الجريمة المنظمة, وانه سيكون له دور كبير في مواجهة الجريمة المنظمة.

وأشارت إلى دور الجهات المعنية في مصر في مكافحة جرائم الهجرة غير الشرعية من السواحل المصرية, وضبط الحدود المصرية, لافتة ان المؤتمر الذي يعقد بالقاهرة لأول مرة سيكون له دور مستقبلى لإيقاف هذه الجرائم .

وعن دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر أكدت انها تملك خريطة للمحافظات الأكثر خروجا للهجرة الشرعية وحاليا يتم تحديثها من خلال برنامج بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يكون داعم لرصد جديد لمسالة الهجرة غير الشرعية من وإلى مصر, سيكون داعم في عملية التوعية والتمنية

وأشارت إلى أن هناك أنشطة كثيرة في مسألة الاتجار بالبشر, خصوصا بروتوكول التعاون مع اتحاد الجمعيات الاهلية من خلال الزيارات للمحافظات للتوعية من المخاطر ومستمرين في هذا المجال لعقد مزيد من الاجتماعات في القرى.

فيما ثمن هيرفي جاميت, مدير مركز العمليات الأقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة, الجهود المصرية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر ومنع الهجرة غير الشرعية.

وشدد جاميت, خلال كلمته, على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في المركز , لافتاً إلى أن هذا يسهل من عملية مكافحة الجريمة المنظمة.

وأكد على أهمية التنسيق المعلوماتي بين الشرطة الدولية "الانتربول", ونظيرتها الإفريقية "الأفروبول", بما يعزز من وسائل مكافحة والحد من انتشار الجريمة المنظمة

أمن المنافذ المصري ينجح فى إحباط 4 محاولات هجرة غير شرعية

نجح قطاع أمن المنافذ المصري في إحباط 4 محاولات هجرة غير شرعية خلال 24 ساعة

يأتى ذلك فى اطار دور أجهزة وزارة الداخلية جهودها لمكافحة الجريمة بشتى صورها لاسيما جرائم التهريب من خلال إحكام السيطرة الأمنية على كل المنافذ.

حيث أسفرت جهود الإدارات العامة التابعة لقطاع أمن المنافذ بوزارة الداخلية بالتنسيق مع كل الجهات المعنية خلال 24 ساعة عن ضبط 5 قضايا تهريب بضائع, و4 قضايا هجرة غير شرعية وتزوير مستندات, وقضية تهريب وحيازة أقراص مخدرة, و29 قضية بمجال الأمن العام..

وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال القضايا المضبوطة.. وجارى مواصلة الحملات الأمنية على جميع منافذ الجمهورية لإحكام السيطرة الأمنية عليها

فلوريدا تدعو لفرض قيود على الهجرة..وضرائب على التحويلات البنكية للخارج.

تفى الوقت الذى تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية قضية رئيسية فى المجتمع الامريكي, بعد اعلان المرشح الرئاسي دونالد ترامب, ورئيس الولايات الامريكية السابق, انها على قمة برنامجه الانتخابي.

فقد دعت هيئة محلفين كبرى فى ولاية فلوريدا الأمريكية, الحاكم رون ديسانتيس إلى فرض قيود جديدة على الهجرة, بما في ذلك فرض ضريبة على جميع التحويلات البنكية للأموال إلى الخارج.

التقرير الذي جاء فى مقدمته " "لقد علمنا أن العديد من سكان فلوريدا (تمامًا كما كنا قبل إجراء هذا التحقيق) ساذجون بشكل خطير وغير مدركين للحجم الحقيقي وخبث صناعة الهجرة غير الشرعية, حيث ان ما يصل إلى مليون من سكان فلوريدا البالغ عددهم حوالي 23 مليون نسمة موجودون في الولاية بشكل غير قانوني".

ويدعو تقرير هيئة المحلفين الكبرى إلى فرض ما يصفه برسوم "متواضعة" يتم فرضها على العملاء مماثلة لتلك التي تفرضها ولاية أوكلاهوما والتي يمكن أن تصل إلى حوالي 1.5 بالمائة لكل تحويل إلكتروني.

وتشير هيئة المحلفين الكبرى أن مثل هذه الرسوم , يمكن أن تولد عشرات الملايين التي يمكن أن تدفع مقابل تعزيز التنفيذ أو التعليم أو الأموال لمساعدة وكالات الدولة في التعامل مع الأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

ويشير التقرير إلى أن المشاركين في تحويلات مالية مشروعة يمكنهم استرداد أموالهم. لكن مثل هذه الضريبة يمكن أن يكون لها تأثير كبير في أماكن مثل جنوب فلوريدا, التي تضم جالية من الأشخاص الذين غادروا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأرسلوا الأموال إلى أقاربهم.

ودعت هيئة المحلفين الكبرى الى وضع قيود إضافية على الشركات, بما في ذلك مطالبة جميع أصحاب العمل بالتحقق من أسماء الموظفين المحتملين في قاعدة بيانات الهجرة الفيدرالية

ويعد حاكم فلوريدا الجمهوري من الرافضين لتعامل إدارة بايدن مع الهجرة وأنفاق الملايين على الجهود المبذولة, مثل إرسال قوات إنقاذ القانون في فلوريدا إلى حدود تكساس ونقل المهاجرين الذين عبروا إلى البلاد جوًا إلى مارثا فينيارد وكاليفورنيا.

لكنه في الوقت نفسه قد انتقد رونالد ترامب لفشله في إقناع المكسيك بدفع تكاليف الجدار الحدودي بين أمريكا والمكسيك, وفقا لتصريحاته.

أجرت هيئة المحلفين الكبرى تحقيقاتها بمساعدة المدعي العام على مستوى الولاية الذي يعمل لدى المدعي العام الجمهوري آشلي مودي, الذي رفع دعوى قضائية ضد إدارة بايدن بشأن سياسات الهجرة.

فيما عبر بعض الديمقراطيين والمدافعين عن المهاجرين , عن انزعاجهم من لهجة التقرير, وانه سيساعد في المزيد من اللغة والسياسات التحريضية تجاه المهاجرين, فى الوقت الذى يري آخرون, أن التقرير يعد إدانة دامغة لفشل إدارة بايدن الكامل في حماية الحدود .

وزيرة الهجرة تعلن انطلاق غرفة عمليات الانتخابات الرئاسية للمصريين بالخارج

لسفيرة سها جندي تعلن أرقام التواصل مع غرفة عمليات الوزارة للانتخابات الرئاسية 2024

أعلنت السفيرة سها جندي, وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج, انطلاق غرفة عمليات وزارة الهجرة لمتابعة انتخابات المصريين بالخارج في الانتخابات الرئاسية 2024, والتي تستمر لمدة 3 أيام 1, 2, 3 ديسمبر 2023, حيث يتم الرد على كافة استفسارات وأسئلة المصريين بالخارج على مدار الساعة, بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للانتخابات.

وأضافت وزيرة الهجرة أن الانتخابات تستمر على مدار هذه الأيام في التوقيتات من 9 صباحا حتى 9 مساء بتوقيت كل دولة, وتنعقد اللجان الانتخابية بمقار السفارات والقنصليات المصرية حول العالم.

وتابعت الوزيرة أنه تم تخصيص رقمين للتواصل مع غرفة عمليات وزارة الهجرة للانتخابات الرئاسية للمصريين بالخارج, لافتة أن الهيئة الوطنية للانتخابات حددت ضوابط الانتخاب للمصريين بالخارج, حيث يشترط القانون وجود جواز السفر المصري, على أن يكون ساريا, أو بطاقة الرقم القومي, سواء كانت سارية أم غير سارية, وأن يكون الناخب مسجلا بقواعد بيانات الناخبين.

وأضافت السفيرة سها جندي أنه بموجب قانون الانتخابات, فكل مصري بلغ 18 عاما قبل إغلاق دعوة الناخبين, يحق له المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2024, واختيار من يمثله لقيادة الوطن, في السنوات المقبلة.

وأكدت وزيرة الهجرة أن المصريين بالخارج جزء مهم من صناعة القرار في مصر, وصوتهم مهم, ولذلك حريصون على أن يشاركوا بفاعلية, للحفاظ على مكتسباتهم الدستورية, حيث منحهم الدستور المصري حق التصويت, ولذلك فمن المهم أن يمارسوا هذا الحق الدستوري.